واقع الدراسات العليا والحد من معوقاتها

يقدمه:
الدكتور عمر مولود عبدالحميد
أستاذ الدراسات العليا بجامعة الزاوية

واقع الدراسات العليا والحد من معوقاتها

تمهيـــــد:

لا يشك أحد في أن ما شهده ويشهده العالم من تقدم في مختلف مناحي الحياة إنما مرده إلى العلم، فبالعلم تم التوصل إلى معرفة خبايا الأرض والاستفادة منها، كما تم التعرف على كثير من الأسرار الكونية واكتشاف مجاهيلها، ولما كان العلم هو الوسيلة الأساسية للوصول إلى حياة أفضل وسعادة أشمل كان محل تقدير من الله جلت حكمته، وكان مقصداً أساسياً للشرائع الإلهية، دعت إليه ومجدته ورفعت من شأن المتصفين به الذين استخدموه في صالح البشرية وسعادة الإنسانية.

والقرآن الكريم ومن قبله الكتب السماوية السابقة تحث على التزود منه والغرف من ينابيعه والسعي إليه. وترفع من شأن العلماء وتنزلهم منازل عالية. ونلحظ هذا من خلال قوله تعالى:

1-﴿ يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: 11] حيث قرن منزلة أصحاب العلم بالمؤمنين الصادقين في الشموخ والرفعة وعلو المنزلة، وترك لفظ درجات منكرا ليفيد مزيدا من التكثير في تلك الدرجات.

2-كما نلحظ ذلك من قوله تعالى: ﴿ وَتِلْكَ الأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلاَّ العَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: 34].

3-وقوله: ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا العِلْمَ﴾ [العنكبوت: 49].

4-وقوله: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر:10] وهو استفهام استنكاري موجه لمن يغير الحقائق بتسويته بين العالمين والجاهلين.

5-وقوله: ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43].

6-وقوله: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾ [فاطر: 28].

كما أن السنة النبوية الصحيحة دعت أيضا إلى التسابق إليه والغرف من ينابيعه والتزود منه بأكبر قدر واعتبرت من يموت حال طلبه للعلم يمت شهيدا، فقد ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إذا جاء الموت لطالب العلم وهو على هذه الحالة مات وهو شهيد" وروى أبو بكرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أغد عالما أو متعلما أو مستمعا أو محبا ولا تكن الخامسة فتهلك" الجامع الصغير للسيوطي، ج1 ص.79 كما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم قوله "من سلك طريقا يلتمس فيه علما سلك الله له طريقا من طرق الجنة وأن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم . وقد ورد في القرآن الكريم الذم الصريح لأهل الكتاب الذين منحهم الله العلم وأمرهم أن يبينوه للناس فكتموه وذلك حيث قال: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلاَ تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَناً قَلِيلاً فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [آل عمران: 187].

الى غير ذلك من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التي تمجد العلم وترفع من شأن المتعلمين والعلماء وتضع أقدارهم في منازل عالية لأنهم حملة النور ورايات الهداية ، ودعاة الخير ومصابيح الإضاءة ، بهم تفتح المغاليق من المسائل. وبجهودهم تحل المشاكل وتسعد البشرية وتختفي مظاهر الجاهلية.

وقد عرف الناس من قديم الزمن قيمة العلم فتسابقوا إلى محاربه وسارعوا إلى منتدياته. وبذلوا الغالي والنفيس في سبيل تحصيله ووضعوا الجوائز القيمة للمبرزين فيه. ودعوا إلى تنافس الدارسين والباحثين والمؤلفين كي يبدعوا في جوانبه الفسيحة. كما أغدق على طلابه بسخاء بغية الفوز منه بأوفر نصيب. لأنه لا حياة للجاهلين ولا قيمة لمن لم يسر في ركب العلم والعلماء والباحثين عن المعرفة ، وما تقدمت شعوب إلا بالعلم ولا تخلف غيرها إلا بالجهل. والواقع يرينا ذلك رأي العين. ويعطينا دروسا عملية حية عن كلا الطرفين. وليس هناك شاهد أقوى من شهود العين، ولا دليل أدل مما نلمسه بأصبع اليدين، وقد وضع المسؤولون على برامج التعليم الرسمي

وغير الرسمي في مختلف البلدان. في اعتبارهم أولويات للأمور التي من شأنها أن تخلق الدارس الناجح ، والمدرس الكفاءة ، والباحث البارع سواء في انتقاء مواد التعليم من أساسها أم بالنظر إلى مفرداتها أم الوسائل التعليمية المساعدة، وكان لنا نصيب معلوم وسهم وافر في هذا المضمار منذ فترة زمنية وخاصة على مستوى الدراسة الجامعية الأولى وما يسبقها حيث كان الكتاب المدرسي متوفرا لدى الدارسين . والمناهج تعبر على نضج التخطيط والتنفيذ. والمدرسون يتوفر فيهم كثير من المواصفات المطلوبة وصارت المدارس والمعاهد والجامعات تتسم بما هو شرط أساسي لراحة الدارسين والمدرسين اتساعا وتخطيطا وتنفيذا وانتقاء للمواقع الجيدة والتصاميم الرفيعة.

ويعتبر انتشار دور العلم في ربوع البلاد كلها من المفاخر التي نعتز بها. مما أسهم في دفع عجلة التعليم من حيث الكيف والكم خطوات واسعة إلى الأمام. وجعل موضوع الدخول في المرحلة الجامعية الثانية "مرحلة الماجستير" أمرا هاما شغل بال المسئولين منذ أوائل السبعينات فدعوا إلى الشروع فيه ودفعوا المسئولين في الجامعات إلى خوض غماره دون تأخير أو إبطاء لذلك بدأت الدراسات العليا في بعض التخصصات من بعض كليات جامعتي طرابلس وقاريونس منذ أواخر السبعينات. ولحقتها الأن على نطاق ضيق جامعة السابع من أبريل بالزاوية وجامعة سبها. وكانت التجربة بالرغم من الصعوبات التي واجهتها – ناجحة أيما نجاح. وخاصة –حسب ظني– في العلوم الإنسانية التي كانت مهيأة لذلك أكثر من غيرها. وتحصّل في مجالها عدد وفير على شهادة الماجستير من جامعتي الفاتح وقاريونس وأخذوا حيزهم في مجال التدريس الجامعي بمقدرة جيدة. والفضل في ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى الجهود المضنية التي بذلها أساتذة الدراسات العليا في الجامعتين المذكورتين. وكان الواجب أن يقدروا لأجله عظيم التقدير.

واقع الدراسات العليا:

لا يخفى على أحد أن البحث العلمي ، وحركة التأليف والنشر ونمو الفكر وتطوره – ومن باب أولى الابتكار والاختراع– لا يحصل شيء منها في أي مجتمع إلا إذا توفرت له أسباب النجاح. ومن أهمها في نظري وجود الدراسات العليا. بشكل جاد وشامل لكل أو معظم فروع العلم والمعرفة. وقد كان للدراسات العليا في مختلف بلدان العالم دورها الفعال في خلق جو علمي وحركة فكرية متطورة. وعلى العكس من ذلك كانت البلدان التي لم يوجد فيها مثل هذه الدراسة.

وأيماناً بأن يكون لنا دور فاعل في الوجود. وحتى نعوض عما فاتنا في مراحل تاريخية مديدة ومتعاقبة وُصفنا بسببها من طرف بعض الرحالة بالجمود والخمول والفقر الشديد في النواحي العلمية. وحتى نستطيع أن ننشر بوعي المبادئ التي ارتأيناها في مسيرتنا الرائدة كان لابد من التوجه بجدية نحو اقتحام ميدان الدراسات العليا في مختلف فروع العلم والمعرفة ، وقد بدأت بالفعل في أواخر السبعينات في بعض من الكليات –كما أشرت إلى ذلك قبل قليل –واختلفت درجات الإقبال عليها من الدارسين تبعاً لعوامل عدة. أهمها يعود إلى كثرة الخريجين أو قلتهم في مجال التخصصات التي فتحت أبوابها للدراسة المذكورة. وكان هناك نوع من الحماس لدى بعضهم. وخاصة في الكليات والأقسام التي خففت من شروط القبول. وتوفر لها من عوامل النجاح ولو الحد الأدنى للاستمرار فظهرت بوادر مشجعة. وخاصة من طرف المعيدين الذين وجدوا فرصة لتحقيق طموحاتهم وتنفيذ رغباتهم التي هيّؤوا أنفسهم لها. وكرسوا جهودهم لتتوفر فيهم شروطها فنالوها، وكانت بعض المظاهر السلبية تبرز بين الحين والآخر. أحياناً تجد علاجاً وأحياناً أخرى يستعصي علاجها. وقد لا نجد من يحاول معالجتها. بل إن من الكليات التي كان لها دور هام في هذا المجال قد محي أسمها وأُلغي وجودها وبقى أساتذتها وطلابها يبحثون – كاليتامى– عمن يحتضنهم. فمنهم من وجدوا متفضلين منوا عليهم بنظرة حانية.

ومنهم من ظلوا في مهب الريح تتقادفهم أمواج اليأس وعوامل الإحباط بين أمل ورجاء. وكأنهم أجرموا باختيارهم هذا الطريق وسلوكهم هذا النهج. بدلا من تشجيعهم وشكرهم وتذليل الصعاب وإزالة العوائق التي كانت تواجههم وهي كثيرة ومتنوعة. بقوا كذلك حتى من الله بعودة هذه الكلية لترى النور من جديد. ولكن لا ندري هل سيكون لها حنان الأمهات فتحتضن أولادها الذين ما زالوا يواصلن بحثهم سواء منهم الذين ظلوا حتى الأن في مرحلة الماجستير أم الذين انتقلوا إلى مرحلة الدكتوراه فأنا كوالد لهم أرى أن تفعل كلية التربية ذلك لأنني من صنف الفقهاء الذين يرون أن الحضانة من الواجبات المترتبة عل الأم وليست من حقوقها. والفرق واضح بين الحق والواجب، فالأول لصاحبه التنازل عنه بالفعل. بينما الثاني مترتب عليه وليس له مجرد التفكير في التنازل عنه فضلا عن التنازل عنه بالفعل.

وعلى أية حال فإن الدراسات العليا في بلادنا بدأت صغيرة شأنها شأن أي مولود لأب أن يبدأ حياته صغيرا ثم يكبر. لكن مولودنا بدأ صغيرا وظل كذلك بالرغم من مرور حوالي خمسة عشر عاماً على ولادته بل أننا في الوقت الذي كنا نأمل أن يقوي عوده ويشتد ساعده إذ به يذبل ورقه ويرق عوده على درجة صار معها مهددا بالموت إن لم يحظ بنظرة حانية. ورحمة واسعة تسعفه قبل أن يستفحل الداء وينعدم الدواء ، ويرجع ذلك في نظري إلى عوامل عدة وأسباب جمة. هي ما نعبر عنها بالمعوقات ويمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

معوقات الدراسات العليا:

المعوقات كثيرة. وتختلف من جامعة إلى أخرى ومن مكان إلى غيره وسنتعرض لذكر بعض منها بناء على ما لمسته بنفسي خلال مسيرتي مع الدراسات العليا منذ انشائها إلى يومنا هذا. حيث كنت أحد المؤسسين لها تنفيذا وتخطيطا

ابتداءً من جامعة قاريونس وجامعة الفاتح ثم جامعة السابع من أبريل بالزاوية، وكلية الدعوى بطرابلس وذلك على النحو التالي:

1-عدم وضوح الهدف من انشائها:

تختلف أغراض الدارسين ورغباتهم في الدراسات العليا. فكل واحد يعرف بذاهة لماذا ينخرط في سلك الدارسين بها.

فمنهم من له طموح في أن يكون أستاذاً بالجامعة.

ومنهم من له رغبة في تلافي ما يشعر به من نقص في نوع من أنواع المعرفة ومنهم من يرى أن في الدراسات العليا تحسينا لمركزه الاجتماعي أو الوظيفي أو الثقافي.

ومنهم من لهم رغبة غير هذه وتلك.

المهم أن الهدف من الدراسة لدى الدارسين واضحة جلية، لكن هدف الجهات المسؤولة منها- في نظري- غير واضح وربما غير محدد. أو ليس له وجود أصلا. وأي عمل كان كذلك مآله إلى فشل وضياع.

والذي جعلني أحكم هذا الحكم: الواقع الذي تعيشه هذه الدراسة. فهي تفتقر إلى الجو الذي يجب أن يتوفر لأمثالها.

في بدايتها قلنا هي مولود جديد ومن شأن المولود الجديد أن يبدأ حياته ضعيفا ثم يقوي، لكنها ظلت – وللأسف- كذلك حتى صارت تشرف على الوفاة في بعض الكليات ، وينتظر لما استهل منها صارخا هذه الأيام أن يكون له نفس المصير، حيث ولد في جو لا يختلف عن سابقه.

في ظني أن مثل هذه الدراسة عندما تتواجد بقناعة لابد أن تكون أهدافها واضحة. وحينئذ يتم التخطيط لها بدقة وفق هذه الأهداف. وأقل ما يعبر عن القناعة والوضوح: الاستعداد الكافي الذي يتلاءم مع ما يقدر لها من نجاح.

نلاحظ ان هذه الدراسة افتتحت في أواخر السبعينات. فما الذي هيئ لها من وسائل النجاح يا ترى؟

يفترض أن تظل المكتبات العامة في تزايد كيف وكما وعلى عرض البلاد كلها حتى تخلق الجو العلمي الملائم.

ويفترض أيضا أن يكون لأستاذ هذه الدراسة من الإمكانيات المادية والمعنوية ما يمكنه من الاستعداد الكافي والعطاء الجيد والتفرغ لها، كما يفترض أن تقوم هذه الدراسة في ظل تواجد معيدين يتم اختيارهم سنويا بناء على مقدرة علمية وخلق قويم لا عن مجاملة وأغراض ثانوية، لأنهم هم الذين سيقودون التعليم العالي في البلاد ويتولون مهامه وهم الذين يتمكنون – بفضل تفرغهم لهذه الدراسة – من اعطائها جرعات الحياة والاستمرار. بل النشاط والحيوية.

ولا يخفي العائد الإيجابي الذي عاد على هذه الدراسة في سنواتها الأولى عند ما كان هناك معيدون تم اختيارهم لها اختيارا موضوعيا وفق القوانين واللوائح التي تنظم ذلك.

ثم ماذا حصل لها بعد ذلك حين اختفى تواجد المعيدين؟

لما ذكرته ولغيره قلت أن الهدف من هذه الدراسة غير واضح

2- عدم استقلالية الجامعات في سياستها التعليمية:

إن الجامعات بوصفها أعلى مؤسسات تعليمية يفترض أن تكون لها استقلالية في التخطيط والتنفيذ لكل شؤونها في إطار النظام العام للبلاد. فلا يصح أن يحجر عليها أو توجه توجيها قسريا. وذلك لما تتمتع به من خبرات وكفاءات في مجالات العلم والمعرفة المتوافرة في البلاد مما يجعلها في مأمن على كل شؤونها . وهي قادرة على أن تشق طريقها بسلام وأمان نحو أهدافها التي وجدت من أجلها.

فعندما تكون لها الحرية في التخطيط والتنفيذ ستتحسن كل شؤونها وتلتفت لجميع قضاياها سعيا وراء الكمال. وبحثا عن كل ما من شأنه أن تتبوأ به مكان

الصادرة بين مثيلاتها من مؤسسات العالم التعليمية، فلا تقعد مقعد المتخلفين ولا ترض بالدون، والواقع يؤيد ذلك ويسنده. فالجامعة في ليبيا يوم أن كانت مستقلة بالرغم من حداثة سنها كان لها من الجدية والحيوية والشخصية العلمية والإدارية ما لم يكن لمثيلاتها بعد، وهذا بدون شك له انعكاساته على مختلف شؤونها ومراحل تعليمها الثلاث دون استثناء. فعدم الاستقلالية –في نظري– يعتبر معوقا من معوقات الدراسات العليا وغيرها، لما ينطوي عليه من روتين قاتل وتباطؤ في التخطيط والتنفيذ، ولأنه يقضي على روح الشخصية المنافسة الجادة المبتكرة الشاعرة بذاتها ووجودها.

وهذا من شأنه أن يجعل تولي المسؤولية فيها غير مقبول ممن لهم خبرة مديدة وروح طموحة للعمل والابتكار. وستبقى مطمعا لمن هم دونهم خبرة وحيوية وشخصية علمية، فتسود السلبية واللامبالاة، ويقل الانتاج والإخلاص ويأخذ التذمر مأخذه من النفوس خاصة إذا تم اخضاع كل شيء للفوقية ولم يكن لرئيسها المباشر سلطة اختيار من يتعامل معهم في مجال جامعته.

3–ضعف الإدارة:

بقدر ما تكون المقدرة – سواء منها المادية أم المعنوية– من أهم عناصر النجاح فإن الضعف على العكس من ذلك حيث أنه عنوان الفشل والضياع وسمة من سمات التراجع والتقهقر. ويصدق هذا على ضعف الإدارة في كل مرفق من مرافق الحياة ولوكان بسيطا. فإن لضعفها مخاطر قد تجر وراءها الخسارة التي لا تنجبر. وذلك لام لها من انعكاسات على مختلف الجوانب التي يمثلها ذلك المرفق من مثل المحسوبية والعنصرية والسلبية والأنانية والذاتية.

وحينئذ يصبح التذمر مسيطرا على النفوس ، واللامبالاة هي السمة الطافية على مسرح الحياة والجري وراء القشور وصغار الأمور مقصدا رئيسا للمسئولين، ولا شك أن هذه علائم انحراف تضر أكثر مما تنفع وتسيء أكثر مما تحسن.

ولضعف الإدارة أسباب عدة منها قلة الخبرة وسطحية التفكير، والجهل بالشيء، وعدم الاستقرار، وانعدام التعاون بين المسؤولين.

وحين أذكر هذا لا أقصد أن يكون ذلك موجودا في مثل ما نتحدث عنه، ولكن العادة جرت أن تكون شؤون الحياة عرضة لمثل ما ذكرت خاصة ما كان منها حديث العهد لم تستقر أوضاعه ولم تجعل له من الضوابط الدقيقة ما يجنبه من مثل هذه المخاطر.

4-التقتير في الانفاق:

الإسراف صفة مذمومة، والتقتير مثله مذموم، والاعتدال هو المطلوب، ومراقي الصعود تحتاج إلى مقومات وتضحيات في جميع المجالات وخاصة في جانب الانفاق المادي الذي لا يتوفر كثير من مقومات النجاح إلا به، والشح في الانفاق على مثل الدراسات العليا والتقتير في حقها معوق لها وحائل دون انجاحها. فانعدام المراجع والمعامل وعدم توفير الأستاذ الكفء بناء على أنها تتطلب عطاء ماليا وافر كل ذلك لا يحقق نجاح الدراسات العليا، وكذلك عدم تمكين أعضاء هيئة التدريس والطلاب في هذه المرحلة من الإطلاع على ما يتجدد في العالم الأخر مما يكون في مجالهم هو تفتير ضار بالمصلحة، وحائل دون نجاح مهمة الاستاذ والطالب على حد سواء.

وعندما يدفع الأستاذ والطالب إلى التنقل بين العديد من المكتبات والمؤتمرات والندوات والمخطوطات ومراكز البحوث سيكون له مردود جميل في مجال عمله. وانعكاس إيجابي على رسالته العلمية وعلى العكس من ذلك حين يحل الشح والتقتير في هذا المجال محل البذل والعطاء.

5-انخفاض المستوى الدراسي:

الدراسات العليا مطمع نبيل، وغاية لا يصل إليها إلا الخواص ولا يفكر فيها إلا الشعوب التي بلغت مرحلة جيدة من التحصيل العلمي والمستوى الدراسي. إذ إن من مستهدفات انشائها:

1- خلق كفاءات للقيام بمهمة التدريس في مجال التعليم العالي الذي ما زال بحاجة ماسة في بلادنا إلى قدرات شابة لها إمكانية البذل والعطاء.

2- اكتساب مهارة تمكن صاحبها من الإبداع في ماجل تخصصه.

3- الدخول في معترك التحقيق والتأليف القائمين على التدليل والاستنتاج والابتكار بقدر يساعد على إبراز الشخصية العلمية النادرة.

4- خلق توجه للشباب نحو الدراسة المتخصصة والبحث الجاد في أفاق المعرفة، والاتجاه إلى محراب العلم الذي من شأنه أن يخلد وجودهم بما يتركونه من آثار علمية وما يقدمونه لأمتهم من اتجاهات صحيحة رائدة.

ولاشك أن هذه المستهدفات وغيرها لا يمكن أن تتحقق مع انخفاض المستوى الدراسي وضعف التحصيل العلمي، ووجود مثل هذه الدراسة في جو يتسم بمثل ما ذكرت محاولة محفوفة بالمخاطر تحتاج إلى جدية كبيرة وجهد غير عادي من الأستاذ والطالب على حد سواء، مع توفر كل الإمكانيات الضرورية الأخرى.

وجميعنا يدرك مدى انخفاض المستوى الدراسي في بلادنا على مختلف مراحل التعليم. ومحاولاتنا في تحسين مسيرة الدراسات العليا التي صارت متواجدة في عدد من الجامعات تتطلب منا جهدا خلاقا وتوجيها متكرر للقائمين على رعاية مرافق التعليم بمراحله المتعددة بضرورة المسارعة إلى العلاج الجاد الحازم. حتى نضمن استمرارية هذه الدراسة من جهة. ودعمها بإصلاح وضع من ستتغذى بهم مستقبلا من جهة ثانية.

6- القوانين المجحفة:

الأصل في القانون أن يكون أداة للعدل والمساواة، ووسيلة من وسائل السعادة والسلام، فإذا انحرف عن هذه الطريق كان معول فشل وهدم، وأداة ظلم وتسلط ولكن مع ذلك لا ننسى أن يكون في القانون بعض الاستثناءات التي قد تقتضيها الضرورة أو تفرضها المصلحة العامة وغالبا ما تكون لصالح طائفة من المجتمع يناط بها تسيير بعض الأعمال العظيمة الشاقة، كما أنها تسن أحياناً لبعض المهن أو الأعمال الهامة التي تقتضي كفاءات نادرة لا تتمثل عادة إلا في خواص من أفراد المجتمع وتختلف الشعوب عادة في تقدير ذلك وفق اختلافها وتفاوتها في المراحل الحضارية والعلمية والمصالح المختلفة، فما يكون عند شعب من الأمور النادرة التي تقتضي أن يكون لها استثناءات في التشريعات، قد لا يكون كذلك عند شعب آخر ثم إن تكييف هذه الأمور قد يخضع لمعايير صحيحة وموضوعية فيؤتي نتائجه الإيجابية، وقد يجانبه الصواب فينتج عنه ما لا يحمد عقباه.

وكانت الجامعات في بلادنا قبل سنة 1981م تحظى ببعض الاستثناءات المالية التي تجعلها تقف على مقربة من عتبة سلم الانصاف لأعضاء هيئة التدريس الليبيين، لكنها بإعادة جدولة المرتبات لهم واخضاعهم لقانون رقم 1981/15م صارت بعيدة كل البعد عما كانت على مقربة منه وألحق بأعضاء هيئة التدريس الليبيين إجحاف كبير، وخلل خطير، بدد ما كانوا يؤملونه من مساواتهم لغيرهم من بقية أعضاء هيئة التدريس الأجانب وجعلهم يعيشون في ظروف نفسية ومالية غير طبيعية أثرت في عطائهم. كما أثرت في معيشتهم وتوفير متطلبات حياتهم التي من بينها ما يعتبر ضروريا لعملهم، كشراء المراجع وغيرها مما يتوقف عليه أداء أعمالهم، وصاروا مهمومين بالجري وراء ما يضمن لهم ضرورة الحياة ومتطلبات معيشة أمثالهم. وهذا بدون شك أثر سلبا على الدراسات العليا وغيرها، وأعاق نجاحها، حيث إن من بين نتائجه عدم وجود حافز للمتفوقين في دراستهم يجعلهم ينخرطون في الدراسات العليا ليكونوا أساتذة بالجامعات، لأنهم صاروا يشاهدون

المعيشة والوضع المهزوز للأستاذ الليبي في جامعاتنا، وما آل إليه أمره، وخاصة بعد القانون المشار إليه وقد حول المشرع أن يرقع بعض الشروخ والتصدعات الناتجة عما ذكرنا وأن ينصف بعضا من أعضاء هيئة التدريس المذكورين حيث أصدر لائحة بالخصوص تحمل رقم " " تاريخ " " ضمنها المعاملة المالية بخصوص الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه وكيفية احتساب ساعات المحاضرات الفعلية فيها. ونص على أن تكون المعاملة المالية على الرسائل مقطوعة بمعنى إنها لا تخضع لضريبة الدخل.

وحيث أن المعاملة المالية المذكورة ليس لها قوة القانون لأنها صدرت بقرار بينما الضريبة صادرة بقانون . ونظرا للتضارب الواضح بين التشريعين –واحد يستوجب أخذ الضريبة وآخر يلغيها– فيجب التوفيق، والتوفيق هنا يكون بإلغاء أو تخصيص أحدهما للآخر ولما كان النص القاضي بإلغاء الضريبة ضعيفاً لا يقوى على إلغاء غيره فقد وجب إلغاؤه هو وهذا ما فعله القسم المالي بالجامعة. ويمكننا أن نقول: أن اللائحة المذكورة ولدت ميتة!! ومن حقنا أن نتساءل قائلين:

لماذا تقدم اللجنة الشعبية العامة على مثل ذلك وهي تعلم أن القرار لا يرقى إلى إلغاء القانون؟ ولها من المستشارين ما يجنبها الوقوع في مثل هذا الخلل، وفي نظري أنه لا يستطيع الإجابة على هذا السؤال سوى اللجنة الشعبية العامة، وكان من الممكن أن يطلب المتضررون من إهمال هذه اللائحة إجابة صريحة بالخصوص ثم علاج ما نجم عن إهمالها وأعتقد أن السؤال ما زال قائما والحاجة إلى الجواب ما زالت قائمة أيضا ويجب أن تغلظ حروف السؤال المذكرة بل يجب أن يسلط عليها مصباح كهربائي شد يد الإضاءة ليرى للناظرين عن بعد. عساه يلفت أنظار الغافلين فيتحركون ولا شك أن في إصلاح الخطأ المذكور إزالة لأحد معوقات الدراسات العليا بل لأهمها وأكثرها خطورة.

7-عدم التفرغ للدراسة:

الطالب في بلادنا عندما يتحصل على الشهادة الجامعية الأولى يجد نفسه مرغما على الانخراط في سلك الوظيفة.

أولا: لأنها أمنيته التي طالما حلم بها.

ثانياً: لأنه يشعر بضرورة مشاركته أسرته في القيام بسد بعض الواجبات المنزلية أو الاستعداد لتكوين أسرة عن طريق هذه الوظيفة.

فإذا كانت له المقدرة على مواصلة الدراسات العليا فإنه لا يفكر فيها تفكيرا جادا إلا بعد حصوله على وظيفة يحقق من خلالها أمانيه.

وحينئذ تكون الدراسات العليا بالنسبة لأمثاله مزحومة بأعباء الوظيفة زيادة على مشاكل الحياة الخرى ،الأمر الذي يجعل انخراطه في هذه الدراسة شكليا بالدرجة الأولى، والتحصيل العلمي من خلاله غالبا ما يكون مهزوزا لا يؤهله تأهيلا صحيحا لممارسة المهام التي من شأن هذه الدراسة أن تفتح أبوابها له، وفي الوقت نفسه لم يصدر تقنين يعالج هذه المشكلة كأن يشترط التفرغ لها مثلا.

علما بأن جودة التحصيل وضمان نجاح استمرارية الطالب في هذه الدراسة يتطلبان ضرورة التفرغ لها، علاوة على توفير بقية الشروط الأخرى التي نص عليها القانون، وطالما أن الطالب غير متفرغ لها تفرغا كليا أو جزئيا فنتيجة دراسته لا تكون إيجابية إلا في حدود.

8-انعدام التشجيع المادي والمعنوي:

هذه الدراسة التي نتحدث عنها غير عادية ، والذين تتحقق بهم وتقوم على كواهلهم – سواء كانوا طلابا أو أساتذة– هم غير عاديين أيضا، وذلك يستوجب أن يكون التعامل معهم قائما على التقدير والاحترام الذي يتناسب مع وضعهم، ومن التقدير تشجيعهم ماديا ومعنويا وهو منعدم تماما، فهم لا يُفتقدون إذا غابوا ولا

يُذكرون إذا حضروا فأعمالهم غير مرئية وأقوالهم غير مسموعة وبالرغم من تواجد هذه الدراسة منذ العام الجامعي 1978/1977م وحصول ما لا يقل عن مائة طالب تقريبا على شهادة الماجستير وأصبح عدد منهم يدرّس في الجامعات فإن أولئك الأستاذة الذين أوصلوهم إلى هذه الدرجة لم ينالوا كلمة شكر حين قيلت لغيرهم ولم يظفروا بما ظفر به سواهم من العون المادي والمعنوي، ولا شك أن هذا من المعوقات.

لأن النفس البشرية من شأنها أن تطرب عند سماعها كلمة خير وتضعف إذا قوبلت بفتور في موقف كانت تنتظر أن تقابل فيه بالتقدير والترحيب هذه في نظري أخطر المعوقات، ومن واجبنا – ونحن نتطلع إلى مستقبل أفضل أن نعالجها قبل أن تفعل فعلها فيعظم خطرها ويستعصي علاجها.

الحد من المعوقات:

في نظري أن هذه المعوقات وغيرها يمكن محاصرتها والحد من فعاليتها بالعمل على توفير المكتبة الزاخرة ، والاستاذ الكفء، والطالب المهيأ للحياة الجامعية ،والإدارة الحكيمة القادرة، والمباني اللائقة ، والأنشطة المختلفة ، والجو الملائم القائم على التشجيع المادي والمعنوي ، ومن المسلم به أن هذه المعوقات وأمثالها لا تتوفر إلى بالإنفاق السخي والعطاء المادي اللامحدود، والانضباطية الكاملة ، وانعدام أو نقصان واحد منها سيكون له تأثير سلبي بقدره ، وسيكون واحدا من المعوقات التي لها أثر سلبي واضح.

ويمكننا أن نتتبع هذه المقومات على أرض الواقع في جامعاتنا لندرك مدى قربنا أو بعدنا عن المطلوب لتحقيق المستهدف من وجودها وذلك على النحو التالي:

1-المكتبة:

لا توجد المكتبة على الحالة المرضية إلا في جامعتي قار يونس والفاتح. ومعنى ذلك أن أساتذة وطلبة الجامعات الأخرى والمتكاثرة والتي تربو على العشر جامعات ينقصهم الشيء الكثير في صميم رسالتهم التي يعتبر الكتاب أمرا ضروريا لها بدرجة الأكل والشرب للكائنات الحياة ، والدراسات العليا التي صارت موجودة على أرض الواقع في جامعتي السابع من إبريل وسبها ستكون فيها صورية في نظري ما لم يسارع إلى تلافي هذا النقص الخطير بسخاء، والمبالغ المالية البسيطة في هذا المجال والتي تعطى أحيانا في شكل هبات بين الحين والآخر للمكتبات ما هي إلا مسكنات لا تصل إلى درجة العلاج الجاد، وربما لا يتم علاجها إلا برصد ميزانية لها سنويا كما هو الحال في بعض الجامعات داخل البلاد وخارجها.

2-الأستاذ الكفء:

أما الاستاذ الكفء فهو موجود في جميع الجامعات بنسب متفاوتة ، لكن عطاءه سيظل ناقصا ما لم تتحسن أوضاعه المالية التي ساءت منذ اندماج مرتبات الأساتذة الليبيين في جدول 1981/15م حتى باتت تنذر بالخطر وتبعث على القلق والحيرة، خاصة إذا ما قورنت بمرتبات أساتذة الجامعات خارج البلاد، أو قورنت بمرتبات زملائهم من أصحاب العقود على مختلف جنسياتهم ممن يؤدي معهم نفس الواجب الذي يؤديه الليبيون، ويعيشون معهم في نفس المحيط الذي صار التنافس فيه على ارتفاع أسعار المبيعات يسير بسرعة البرق، والاستاذ الليبي باق على نفس المرتب الذي أن تحرك فإنما يترك إلى انخفاض، مما جعل أعضاء هيئة التدريس الليبيين على مختلف درجاتهم العلمية يعجزون عن شراء الكتاب اللازم وتوفير ضروريات الحياة لهم ولأسرهم، وقد أتجه كثير منهم بحثا عن مورد يؤمنون به ضروريات الحياة إلى ميادين أخرى قد لا تكون لها علاقة بمهمتهم العلمية ، وبما تتنافى معها، بل منهم من آثر العيش خارج البلاد ما دامت الأوضاع في الجامعات على نحو ما أشرنا.

وهذه أمور لها مردود سلبي على الحياة العلمية في الجامعات، ليس على مستوى الدراسات العليا فحسب، بل تتعداها إلى غيرها أيضا بدرجة ضارة.

3-الطالب المهيأ للحياة الجامعية:

العلم يتطلب اتجاها كليا نحوه من الطالب له والباحث عنه فلا يصح أن يتجه إليه بجزء منه فقط ، ولذلك قيل في حقه: أن أعطيته كلك أعطالك بعضه، وأن أعطيته بعضك لم يعطيك شيئاً، ومعنى ذلك أنه لا يريد مزاحما، فالذي يشغل نفسه بغيره لا يحصل منه على شيء، وطلابنا في هذا الزمن شغلوا منذ الصغر بأمور ثانوية متعددة قعدت بهم مقعد المتخلفين لم يشعروا بخطورة ذلك على مستقبلهم إلا بعد فوات الأوان، وصار الكثير منهم غير مهيئين لتلقي العلم، وانتقالهم من مراحل إلى غيرها أعلى منها – وهم على نفس المستوى – محفوف بمخاطر كبيرة ونتائج وخيمة على مستقبل البلاد كلها في المدى القريب والبعيد.

والواجب أن يكون هناك علاج جذري يبتدئ من مراحل الأولى للتنظيم ويشمل نواحي متعددة بشكل حازم وجاد خال من المجاملة والتسويف.

والتغافل عن العلاج الحازم يزيد الأمور تعقيدا ويضع التعليم في درجة من الإساءة قد يستعصي معها العلاج، الأمر الذي يجعلنا نعيش دوما في مراحل التعليم العالي عالة على العنصر الأجنبي الذي ليس له استقرار، ونفتقد العناصر الطلابية التي يجب أن نهيئها للقيام بمهمة التدريس في الجامعات، وعلاوة على ذلك فإن التعامل معنا علميا قد يصبح من طرف أقرب البلدان إلينا مصحوبا بحذر إن لم نقل بنظرة استصغار، ولم تكن الصعوبات التي صادفت من أُرسلوا للحصول على شهادة الدكتوراه في بعض البلدان الشقيقة إلا حصاد هذه المشاكل التي نناقشها الآن.

الإدارة الحكيمة القادرة:

القيادة الحكيمة في جميع المرافق وعلى مختلف المستويات هي سر النجاح وطريق التقدم والفلاح.

ولفظ "الحكيمة" اسم فاعل أو صيغة مبالغة لحقته تاء التأنيث لأنه صفة للمؤنث، والمذكر منه حكيم، وهو مأخوذ من الحكمة، ومن معانيها: العدل، والاتقان في القول والعمل، وكذلك الفهم والعلم، وهي نعمة جليلة لا ينالها كل الناس، مصداق قوله تعالى: ﴿ يُؤْتِي الحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْراً كَثِيراً﴾ [البقرة: 268].

وحيث أن الجامعات تعتبر من الأهمية بمكان، وهي بيت الحكمة أيضا فلابد أن يتولى قيادتها من نال هذه المرتبة أو قاربها حتى يمكنها أن تؤدي رسالتها للمجتمع وافية كاملة غير منقوصة، ولا يصح اسنادها إلى من ليس كذلك، لأن في ذلك قلبا للحقائق، واسنادا للأمور التي غير أهلها وكلاهما خطر كبير وشر مستطير، حصاده الشوك الذي لا يطاق والعلقم الذي لا يستساغ له مذاق.

وقوانين الجامعات كلها ومن بينها قانون جامعاتنا تشترط فيمن يتولى قيادة الجامعات أن يكون حاصلا على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها وأن تكون له خبرة بالتعليم الجامعي. وأن يكون من الشخصيات المعروفة بنشاطها العلمي، وهذه بعينها مفاتيح الحكمة.

المباني اللائقة:

لا شك أن الراحة النفسية لها أثر فعال في نجاح الأعمال والمقر الذي يزاول فيه الإنسان أعماله إذا كان متهيئا لها تهيئة صحيحة يضفي على النفس راحة وانشراحا، ويعينها على الوصول إلى النتائج الطيبة بجهد عادي والجامعات في بلادنا منها ما يتوفر فيه من الضروريات والكماليات ما يمكن أن يكون مفخرة لنا ولبلادنا، وهذا إنما يتحقق في قليل من الجامعات والكليات التي صارت منتشرة على طول

البلاد وعرضها وواضح أن أغلب هذه الجامعات بدأت حياتها في أماكن متواضعة لم تهيأ لهذا الغرض من الأساس ولذلك فهي تعاني من مشاكل الإقامة لطلابها وأساتذتها كما تعاني من نقص في قاعات المحاضرات ومكاتب أعضاء هيئة التدريس والموظفين، ومقار المكتبات والمراجعات الجامعية التي من شأنها أن تدفع على المنافسة والصبر والمصابرة على كثرة المذاكرة وجودة الاستعداد.

وحبذ لو تعد مواصفات متجانسة يؤخذ في حساب أعدادها ما عمل به في أعداد وتنفيذ جامعة قاريونس من حيث القاعات والمدرجات ومكاتب الإدارات وأعضاء هيئة التدريس، ومقار الإقامة للأساتذة والطلاب والحدائق والملاعب وأماكن النشاط المختلف التي غير ذلك من الأمور التي تجعل الجامعة مكان راحة نفسية وبحث وانتاج علمي لائق، ويومئذ يلام أعضاء هيئة التدريس والطلاب إذا لم يكونوا في مستوى المسئولية.

الأنشطة المختلفة:

تعتبر الجامعات من أهم المرافق التي يجب أن تعيش مع المجتمع وللمجتمع، زيادة على كونها دوراً للعلم والمعرفة وذلك من خلال معالجتها للقضايا التي تهم المجتمع وتشغل باله وتؤثر في كيانه سلبا أو إيجابا، فدراسة الظواهر الاجتماعية والشاكل التي تطفو على السطح بين الحين والآخر وإيجاد الحلول لها من طرف الجامعات عن طريق الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية والبرامج المختلفة في وسائل الإعلام يعتبر من أهم الأعمال التي يجب أن تتجه لها الجامعات في بلادنا، وكذلك مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وعندما تعيش معها الجامعات تكون قد فعلت شيئاً جميلاً يزيد من نجاح طلابها بين الجامعات المختلفة وفي مجتمعها الذي تعيش فيه، ولا يصح فصل الجامعات عن المجتمع حتى لا تكون الدراسة عقيمة وغير منتجة.

التشجيع المادي والمعنوي:

التشجيع المادي والمعنوي يتمثل فيما يلي:

1-السماح لأعضاء هيئة التدريس بل دفعهم إلى حضور المؤتمرات العلمية الخارجية دون اشتراط ما من شأنه أن يول دون حضورهم.

2-إقامة رحلات علمية وترفيهية لهم في داخل البلاد وخارجها.

3-تقديم بعض الهدايا العلمية المتمثلة في شراء كتب ومراجع تدخل في مجال تخصص الأستاذ الذي ستقدم له، مساهمة من الجامعة في تكوين مكتبته التي سيعود نفعها على المجتمع كل بمزيد من عطائه وكثرة اطلاعه.

4-منح أوسمة فخرية لمن يقضي فترة زمنية في التدريس والإشراف على شؤون الدراسات العليا للتنويه بجهده.

5-تقديم هدية مادية محترمة لكل أستاذ ينال على يديه وبإشرافه عشرة أشخاص فأكثر شهادة الماجستير، أو خمسة فأكثر شهادة الدكتوراه

6-فتح الحوار مع أساتذة الدراسات العليا ومشاورتهم بين الحين والآخر فيما يعتمد نجاحه ووضوح الرؤيا فيه على مثل خبرتهم.

7-من التشجيع المعنوي نقل أخبار الجامعات إلى المجتمع عن طريق الإذاعة المسموعة والمرئية ووسائل الإعلام الأخرى.

وبالرغم من عشرات رسائل الماجستير التي نوقشت في جامعاتنا فلم تتكرم وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة من نقل مناقشة شيء منها كما أنها لم تتحدث عما يدور في الدراسات العليا بصفة عامة.

مع العلم بأن وسائل الإعلام المذكورة قد تنقل سهرة غناء أو رقص أو أمورا أخرى في نظرنا هي أقل أهمية ماديا ومعنويا من مناقشة رسالة علمية تخصصية.

واغلب إذاعات العالم لها ركن خاص لنقل أنشطة الجامعات، ومناقشة الرسائل العلمية بها، فلماذا لا يكون ذلك في بلادنا حيث أن الدراسات العليا ورسائل الماجستير موجودة منذ العام الجامعي 77-1978م وإلى يومنا هذا.

هذا الذي أقدمه للمؤتمر الثاني للدراسات العليا الذي ينعقد بتاريخ 12-5-92م وإلى 14 من نفس الشهر بجامعة الفاتح يعتبر حصيلة ملاحظات سجلتها في ذاكرتي خلال رحلتي الطويلة مع الدراسات العليا منذ التخطيط لها على الورق وتنفيذها على أرض الواقع ابتداء من العام الجامعي 77-78م في شكل محاضرات وإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه ومناقشة الكثير منها مما أشرفت عليه منها ومما شاركت في مناقشته فقط منذ ذلك التاريخ المذكور وإلى يومنا هذا.

ولا شك أن هناك ملاحظات أخرى قد يضيق المقام لذكرها، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلب وأن لم نتمكن من ذكرها كتابة فيمكن أن تتاح لي فرصة التعرض لها عند العرض للبحث وخلال مناقشة البحوث الأخرى التي ستعرض في المؤتمر.

وختاماً أنهي هذا البحث بالمقترحات الأتية:

1- العناية بالمكتبات وتخصيص ميزانية لها واختيار أماكن تتسع وتليق بها.
2- تخصيص ميزانية للنشاط العام في جميع الجامعات تساعد على تواجده ونجاحه.
3- دفع الجامعات على اختيار معيدين بأعداد تتناسب مع الاحتياجات والقائم وفق الشروط التي نص عليها القانون مع عدم التساهل في اختيار من لا تتوافر فيه تلك الشروط.
4- المسارعة إلى الشروع في تنفيذ مدرجات ومعامل وأقسام داخلية بالجامعات التي انشئت دون أن يكون لها مبان خاصة.
5- القيام برحلة علمية سنوية للمعيدين وأساتذة الدراسات العليا، وإذا أمكن أن تشمل المتفوقين في نجاحهم فيها ممن لم يكونوا معيدين يكون أفضل.
6- تقديم هدية مادية محترمة لكل أستاذ ينال على يديه وبإشرافه عشرة أشخاص فأكثر شهادة الماجستير، أو خمسة فأكثر شهادة الدكتوراه.

7-رفع مرتبات أعضاء هيئة التدريس الليبيين ومساواتهم بغيرهم ممن يؤدي معهم نفس المهمة.

8-العمل على تفعيل اللائحة التي تجعل مكافأة رسائل الماجستير والدكتوراه مقطوعة سارية المفعول، حتى لا يكون صدورها عبثا.

9-العمل على تفريغ طلبة الدراسات العليا للدراسة بالاتفاق مع الجهات التابعين لها إداريا حتى يتمكنوا من التحصيل الذي يؤهلهم لتولي التدريس بالجامعات ولو لم يكونوا معيدين، متى دخلوا هذه الدراسة بالشروط التي تؤهلهم لها.

ختاماً اتمنى كامل التوفيق للمؤتمر والمؤتمرين في مهمتهم، كما نتمنى أن لا يكون القرارات حبر على ورق.

والله ولي التوفيق

دكتور/ عمر مولود
أستاذ الدراسات العليا
بجامعة السابع من إبريل
1992/5/12م